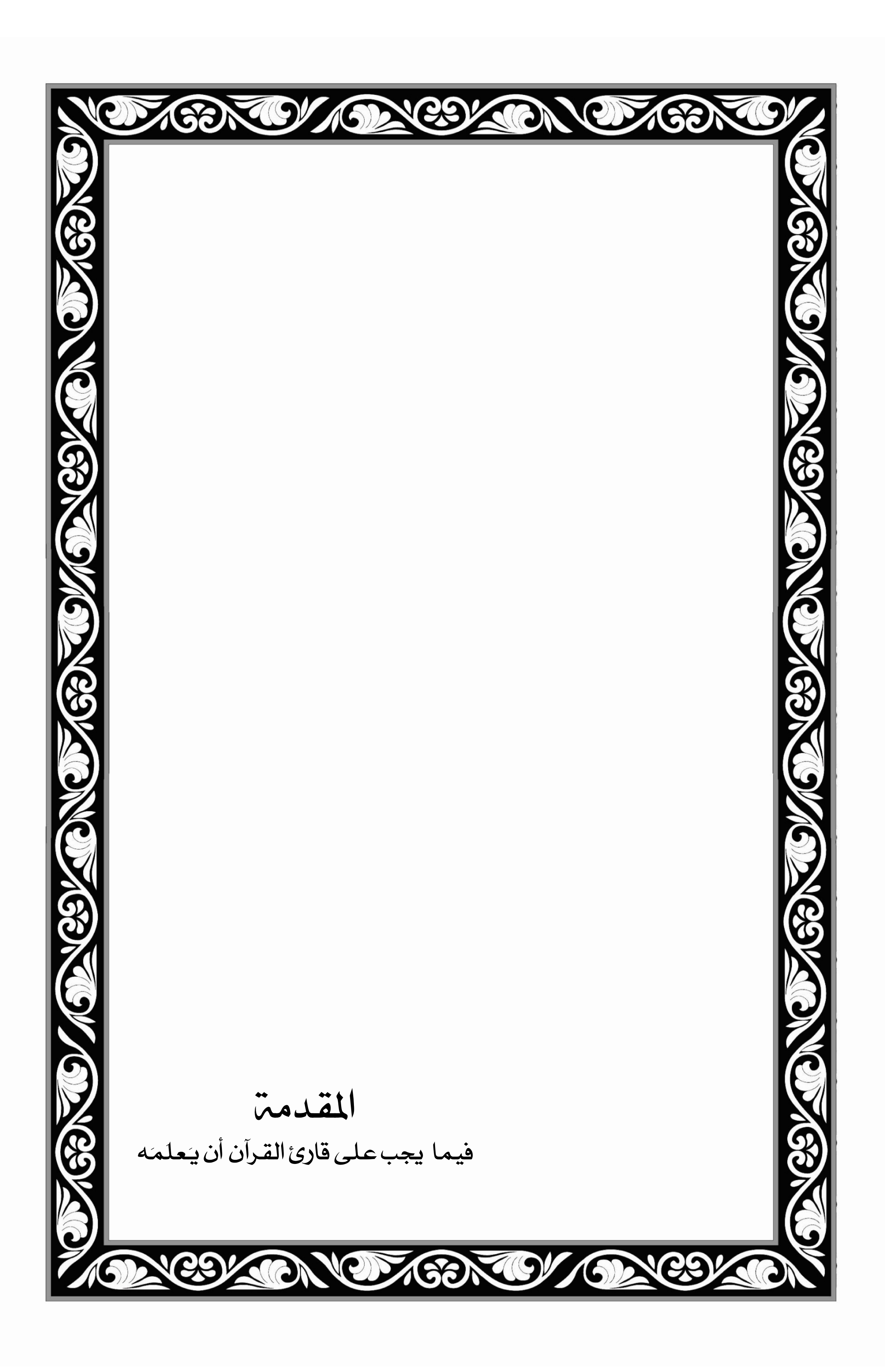
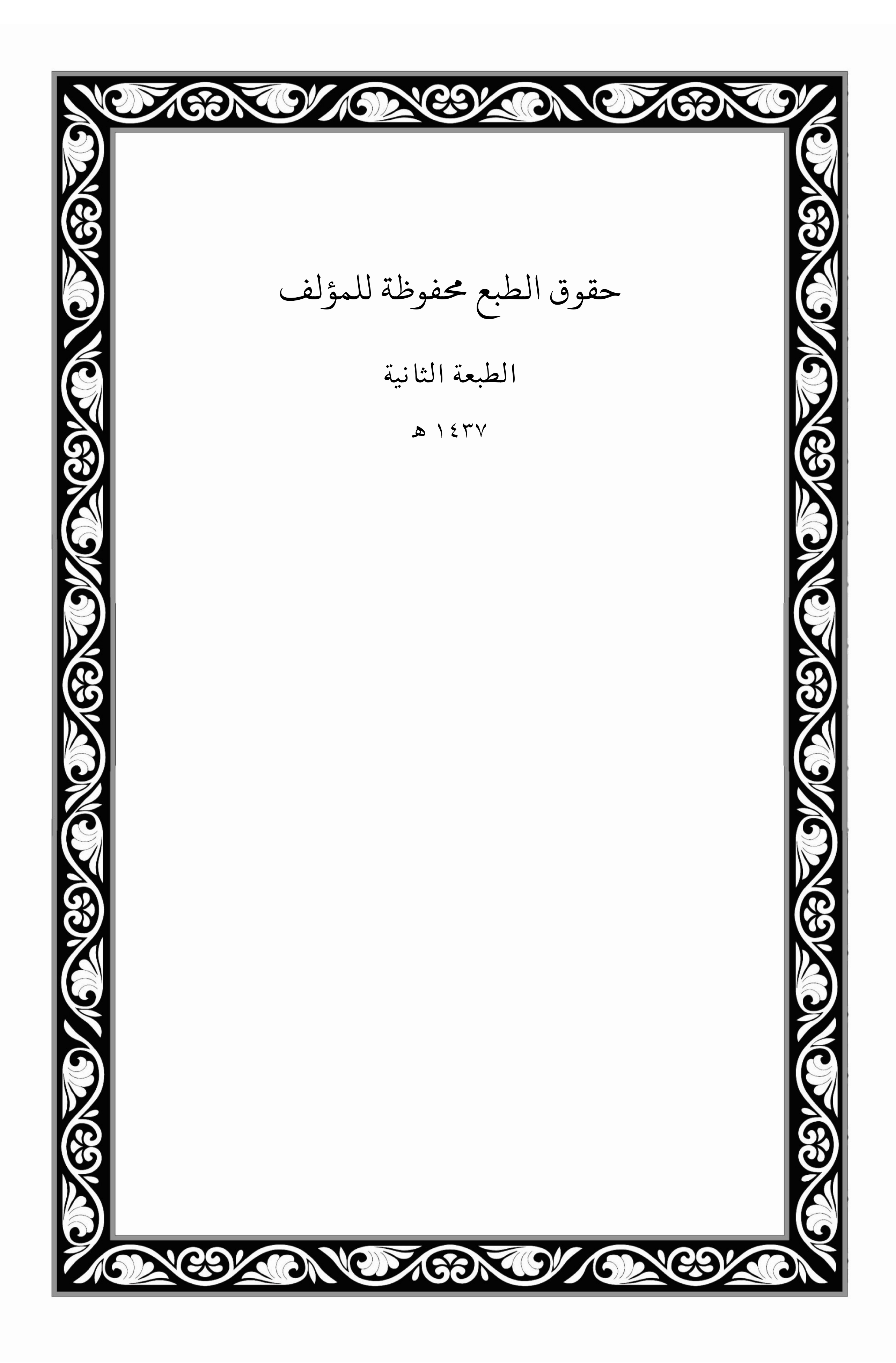


المقدمة

فيما يجب على قارئ القرآن أن يَعلمَه



الطبعة الثانية

١٤٣٧ هـ



المقدمة

فيما على قارئ القرآن أن يعلمه

المعروفة بـ«المقدِّمة الجزرية»

لشيخ القراء الحافظ

محمد بن محمد بن محمد بن الجزري

المتوفى سنة ٨٣٣هـ

محققة ومقابَلة على عدد من النسخ الخطية والمطبوعة

طبعة جديدة منقحة ومزيدة

تحقيق وضبط

علي بن أمير المالكي

مجازٌ بروايةِ قالون وقراءةِ عاصم

وأحدُ الحُفّاظ الْمُجازِين التابعين للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم

قَرَّظَهُ

الشيخ الدكتور

إبراهيم بن محمد كُشَيْدان

المجاز بالقراءاتِ العشرِ الصغرى والكبرى، والأربعِ الشَّوَاذِّ


بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله، وصحبه، ومن والاه، ومن اقتفى أثره واتبع هداه.

أما بعد، فقد تصفحت هذا النظم المبارك الموسوم بـ((المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه)) والمعروف بالمقدمة الجزرية لناظمه أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري ـ رحمه الله ـ بتحقيق أخينا المُجِدّ (علي بن أمير المالكي) فوجدته ضبطا سليما، وتحقيقا جيدا، موافقا لبعض أصول المنظومة الجزرية. فجزاه الله خيراً.

كتبه

د. أبو إسماعيل: إبراهيم بن محمد كشيدان

المجاز بالقراءات الأربع عشرة، والفقه المقارن، والقواعد الفقهية

٩/١٠/١٤٣٥هـ

مقدمـة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده اللهُ فلا مضلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإنَّ مِن أنفعِ وأحسنِ وأعظمِ ما أُلِّفَ في علمِ التجويد منظومةُ: «المقدِّمةُ فيما على قارئ القرآن أن يَعْلَمَه»، التي نظمها إمامُ القُرّاءِ الحافظُ محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ عليِّ بنِ يوسفَ بنِ الجزريِّ، أبو الخير، شمسُ الدين، الشافعيُّ، الدمشقيُّ ثم الشيرازيُّ، المتوفى سنة ٨٣٣هـ؛ حيث إنها امتازت بالعديد من المزايا، منها: وجازتُها، وصِغَرُ حجمِها، وجمالُ أسلوبِها، وعذوبةُ ألفاظِها، وسهولةُ عبارتِها، واحتواؤها -على صِغَرِ حجمِها- جُلَّ أبحاثِ التجويدِ الهامةِ مرتَّبَةً على أساسٍ مَنطقيٍّ واضحٍ، أضف إلى ذلك مكانةَ مؤلفها العلمية بين علماء هذا الفن.

ولأهميتها البالغة اعتنى بها علماءُ هذا الفن وطلبتُه في شتى الأعصارِ؛ حفظًا ونَسْخًا وروايةً وضبطًا وشرحًا وتعليمًا، واستأثرت بمعظمِ جهود علماء التجويد منذ

حياة المؤلف إلى زماننا هذا، وصارت مقررًا دراسيًّا لمتعلمي التلاوة، فلا تزال تدرَّسُ في معاهد الإقراء وحلقات تعليم القرآن الكريم(١).

ومساهمةً مني في خدمةِ هذه المنظومة قمتُ بتحقيقِ نَصِّها، وضبطِها بالشكل، ووضعِ علامات الترقيم، وهاأنا أقدمها لإخواني طلاب هذا العلم راجيًا من الله الكريم أن ينفع بهذا العمل، وأن يرزقه القبول، وأن يكتب لي أجره؛ إنه ﷻ ولي ذلك والقادر عليه.

ولا يفوتني تسجيل شكري لشيخي الدكتور إبراهيم كشيدان -حفظه الله!-، الذي تفضَّل بمراجعة هذا التحقيق وتقريظه، جزاه الله عني خير!

وإنني لَأرجو مِن كلِّ أخٍ ناصحٍ يجدُ خطأً أو قصورًا أو كان عنده اقتراح أو إضافة – ألَّا يبخل عليّ بالنصح والتوجيه(٢)، وله مني الشكر والتقدير.

كتبه

أبو عبد الرحمن

علي بن أمير المالكي

١٠/ ١٠/ ١٤٣٥هـ

---

(١) انظر: «شرح المقدمة الجزرية» (ص٦) و«الشرح الوجيز على المقدمة الجزرية» (ص١٢-١٣) كِلاهما للدكتور غانم قدُّوري الحمَد، وتحقيق الدكتور أيمن سويد (ص أ-ب).

(٢) وذلك على البريد الإلكتروني: ali_almaliki_1406@yahoo.com .

مصادر التحقيق

اعتمدتُ في التحقيق على ما يأتي:

أولًا- نسخةٌ خطيَّةٌ مقروءةٌ على الناظمِ وعليها إجازةٌ بخطِّه، وهي محفوظةٌ في مكتبةِ: «لَا لَهْ لِي» بإستانبول (برقم: ٧٠ - عمومي)[١]، وهي نسخةٌ متقَنَةُ الخطِّ، دقيقةُ الضبطِ -كما وصفها الدكتور الحمَد-، تتألف مِن ثمان ورقات، عددُ أسطرِ كلِّ ورقةٍ ثمانيةُ أسطر، وهي مؤرخة بسنة ثمان مئة.

وهذه النسخة يقول عنها الدكتور أشرف طلْعَتْ: «على الرغم مِن وجود إجازةٍ بخط الناظم على هذه النسخة إلا أنها لا تكفي وحدَها في تحقيق نَصِّ المتنِ، وإن كانت في أكثرِ مواضِعِها جيدةً؛ فقد ظهر لي بعد البحث ومقابلة النسخ ومطالعة الشروح والنظر في الإجازات أن «المقدمة الجزرية» -كغالبِ منظوماتِ الجزريِّ- مرت بأكثر من مرحلة في التأليف ولها أكثر من صورة، وأن النسخة المذكورة ليست هي الصورةَ الأخيرةَ للمقدمة، ولا هي أدقَّها؛ وذلك للأسباب التالية:

١- إجازة ابن الجزري المكتوبة في نهاية هذه النسخة كانت في شهر المحرم سنة ٨٠٠هـ، وذلك قريبٌ مِن تاريخِ نظمِها الذي كان في حدود سنة ٧٩٨هـ، فكأنها الصورةُ الأولى للمنظومة؛ فقد عاش الناظمُ بعد تاريخ هذه الإجازة ثلاثًا وثلاثين سنة، وغيَّرَ فيها.

(١) وهي موجودة على شبكة الإنترنت.

٢- تفردَتْ هذه النسخةُ بأشياء لم تشاركها فيها أيٌّ من النسخ الأخرى -على كثرتها-، وبعضُ هذه التفردات خطأٌ نبّه عليه الشُّراح، وبعضُها يوهمُ ظاهرُه خلافَ المعنى المقصود... .

٣- أكثرُ شراح المنظومة اعتمدوا على نُسخٍ مخالفة لهذه النسخة في مواضع كثيرة بما يُشبهُ الإجماع، وإذا ذَكَرَ أحدُهم خلافًا بين النسخ التي اطلع عليها أشار إلى ما في هذه النسخة بقوله: «وفي نسخة»، ولم يُعوِّل عليها في الغالب، فهي دائمًا عندهم مَحلٌّ للحكاية -أعني في مواضع الخلاف- وليست للشرح، وما ذلك إلا لأنها ليست بالصورة الأخيرة للمنظومة -كما قدمتُ-» اهـ[١].

وقد رمزتُ لهذه النسخة بـ(ت).

ثانيًا- نسخة خطية محفوظة في المكتبة الأزهرية (برقم: ١٤٠٢ - مجاميع)[٢]، وهي نسخةٌ متقَنَةُ الخط، تامة الضبط -كما وصفها الدكتور الحمَد-، تتألف من تسع صفحات، في كل صفحةٍ ثلاثة عشر سطرًا، وليس عليها اسمُ ناسخِها ولا تاريخُ نَسْخِهَا.

وقد رمزتُ لهذه النسخة بـ(ز١).

ثالثًا- نسخة خطية محفوظة في المكتبة الأزهرية (لم أستطع معرفة رقمها)[٣]، وهي نسخةٌ تامة الضبط، خطُّها جيِّدٌ، وفيها بعض الأخطاء، وعددُ أوراقها ثمانٌ، وفي كل ورقة ستة عشر سطرًا، وليس عليها اسمُ ناسخها ولا تاريخُ نَسْخِها.

---

(١) نقلًا عن «الإحكام» (ص٢٦-٢٧) بتصرف يسير واختصار.

(٢) وهي متوفرة على شبكة الإنترنت.

(٣) وهي متوفرة على شبكة الإنترنت.

وكان اعتمادي على هذه النسخة ثانويًّا. وقد رمزتُ لهذه النسخة بـ(ز٢).

رابعًا- بعض النسخ الخطية المتفرقة؛ كنسخة من متحف برلين، ونسختين من مكتبة بغداد، ونسخة ثالثة من المكتبة الأزهرية.

وهذه النسخ ليس عليها أسماء ناسخيها ولا تواريخ نسخها، ولم أعتمد عليها كثيرًا، وإنما أستأنس بها عند الحاجة.

خامسًا- النسخة التي طُبِعَت بتحقيق الدكتور غانم قدُّوري الحمَد.

وهذه النسخة لم تُطبَع مستقلةً؛ وإنما طُبِعَت ضمن شرحه الكبير على المنظومة (ص١٣٧-١٥٦).

وهذا التحقيق مِن أفضلِ تحقيقات المنظومة. وقد اعتمد فيه على ثلاثِ نُسخٍ خطيةٍ[1]، بالإضافة إلى منظومةِ: «طيبة النشر»، وعددٍ مِن الشروح (من أهمِّها: شرح ابن الناظم، وشرح عبد الدائم الأزهري -تلميذ الناظم-، وشرح مُلّا علي القاري).

وللوقوف على التفاصيل المتعلقة بهذه المصادر ومنهجِه في التحقيق؛ ارجع إلى كتابه المذكور (ص١٢١-١٣٢).

سادسًا- النسخة التي طُبِعَت بتحقيق مُحَمَّد بن فلاح المطيري، وذلك ضمن كتابِهِ: «الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال».

---

(١) وهي:

١- (ت) (ت).

٢- نسخة من مكتبة جامعة أم القرى.

٣- نسخة المكتبة الأزهرية (ز١).

وهذا التحقيق هو أيضًا مِن أفضل التحقيقات. وقد اعتمد فيه على النسخة التركية، بالإضافةِ على ثلاثةَ عشرَ شرحًا مِن شروح المنظومة، وعدةِ طبعاتٍ محقَّقَةٍ.

وللوقوف على التفاصيل المتعلقة بهذه المصادر ومنهجه في التحقيق؛ ارجع إلى تحقيقه المذكور (ص٢٦-٤١).

سابعًا- النسخة التي حققها سمير بن علي زَبُّوجي الجزائري، وهي من مطبوعات مكتبة علوم القرآن - الجزائر، الطبعة الثالثة.

وقد اعتمد محققها على نسختين خطيتين، إحداهما النسخة الأزهرية التي مر ذكرها، واعتمد أيضا على شرح زكريا الأنصاري، وشرح عبد الدائم الأزهري، وعلى ما تلقاه عن شيوخه، واعتنى كثيرا بالوزن الشعري.

وللوقوف على التفاصيل المتعلقة بمصادر المحقق ومنهجه في التحقيق؛ ارجع إلى مقدمة تحقيقه المذكور.

ثامنًا- بعض شروح المنظومة، وأهمُّها:

١- «الحواشي المفهِمة»[١] لابن الناظم أبي بكرٍ أحمد، وهو أولُ شرحٍ للمنظومة، وكان ابنُ الناظم قد تلقى المنظومةَ عن والده مباشرةً، وكان أحدَ الحاضرين في المجلس الذي قُرِئَت فيه النسخة التركية على والده سنة ٨٠٠، وسمِعَها بقراءة علي باشا على والده، وأجازه والدُه هو وعلي باشا والحاضرين -كما هو مثبت بخط والده في آخر النسخة-.

(١) اعتمدت على طبعة المطبعة الميمنية - مصر.

ومَن قارَنَ بين نصِّ المنظومة الموجودِ في شرحِ ابنِ الناظم يجده يشبه النصَّ الموجود في النسخة التركية إلى حدٍّ كبيرٍ جدًّا؛ وذلك لأن ابن الناظم انتهى مِن كتابة شرحِه سنة ٨٠٦هـ؛ أي بعد تاريخ النسخة التركية بست سنين، وهذا هو سبب وجودِ بعض الاختلافات بين النَّصَّيْن، حيثُ إن ابنَ الجزري كان قد عدَّل بعضَ التعديلات على المنظومة ما بين عام ٨٠٠ إلى أواخر عام ٨٠٤ حيث وقع في الأسر، وأخذ عنه ابنُه هذه التعديلات وأثبتها في شرحه[١].

وقد تعاملتُ مع هذا الشرح كما تعاملتُ مع النسخة التركية -تقريبًا-؛ حيثُ إنهما يمثلان الصورة الأولى للمنظومة.

٢- «الطِّرَازات الْمُعْلَمَة»[٢] لعبد الدائم الأزهري تلميذ الناظم، وهو ممن أخذها عن الناظم مباشرةً، واعتنى بها حفظًا، وأتقنها على ناظمها معنى ولفظًا، وكان تلقيه إياها عن الناظم عام ٨٢٧ -فيما يبدو-، أي قبل وفاة الناظم بست سنين، وقد كان الناظم وقتئذ قد عدَّل فيها العديد من التعديلات.

ولم يكن عبد الدائم قد كتب شرحَه على المنظومة وقتَ لقائه بالناظم؛ وذلك لأن تاريخ إتمامِ شرحِه كان بعد وفاة الناظم بثلاث عشرة سنة[٣].

---

(١) انظر «شرح المقدمة الجزرية» للحمد (ص١٢٥).

(٢) اعتمدت على طبعة دار عمار - عَمَّان، والتي هي بتحقيق الدكتور نزار خورشيد عقراوي، ط١.

(٣) انظر شرح الحمد (ص١٢٦).

يقول الدكتور غانم الحمد (ص١٢٧): «إن الناظر في شرح عبد الدائم لا يبقى عنده مجال للشك في أن النص الذي أثبته في شرحه هو النص الذي ارتضاه الناظم في آخر عمره، وهو يتطابق إلى حد كبير مع النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة أم القرى ونسخة المكتبة الأزهرية» اهـ بتصرف.

وقد جعلتُ نسخةَ عبد الدائم أحد أهم المرجِّحات عند اختلاف النسخ؛ لِمَا ذُكِرَ آنفًا.

٣- «الدقائق المحْكَمَة»[١] لزكريا الأنصاري، ويمتاز هذا الشرح بوجود عدد من الفوائد القيمة المتعلقة بألفاظ المنظومة، حيث إن مؤلفه تلقى المنظومة عن عدد ممن تلقَّوْها عن الناظم مباشرة وفي مراحل متفاوتة[٢].

٤- «المنح الفكرية»[٣] للمُلّا علي القاري، ويمتاز هذا الشرح باعتناء الشارح بتحقيق ألفاظ المنظومة من خلال ما وقف عليه مِن نُسخها، ومن خلال ما أورده الشراح قبله حولَها. ويكاد يكون شرحُه أكثرَ الشروحِ عنايةً بتحقيق ألفاظ المنظومة[٤].

وقد استفدتُ مِنه في كثير من المواضع.

(١) اعتمدت على طبعة مطبعة الشام - سوريا، والتي هي بتحقيق مُحَمَّد غياث صبّاغ، ط٤.

(٢) لم أكن من قبل منتبها إلى هذا الأمر، على الرغم من أني درستُ هذا الكتاب على بعض شيوخي قديما، وعندما رأيتُ تنبيه الشيخ سمير زبوجي على هذا الأمر رجعتُ إلى الكتاب واستفدتُ منه في هذه الطبعة. فجزى اللهُ الشيخَ سميرًا خيرًا!

(٣) اعتمدت على طبعة دار الغوثاني - دمشق، والتي هي بتحقيق أسامة عطايا، ط٢.

(٤) المصدر السابق (ص١٢٧-١٢٨).

ثامنًا — منظومة: «طيبة النشر»؛ حيث إنها حَوَت أكثر من ثلاثين بيتًا متشابهة مع المقدمة، وفي نَصِّها تغييرات تتفق أحيانًا مع الصياغة الأخيرة للمقدمة[1]، فيمكننا الاستئناس بها عند الترجيح.

وقد اعتمدت على طبعة الشيخ مُحَمَّد تميم الزعبي.

تاسعًا– التلقي عن الشيوخِ.

حيثُ إني تلقيتُ هذه المنظومة عن عددٍ من الرواة –قراءة وسماعا وإجازة– بالأسانيد المتصلة إلى الناظم، أذكُرُ هنا بعضَها:

قرأتها على نادر بن مُحَمَّد غازي العَنَبْتَاوي، ومُحَمَّد بن إبراهيم الإسكندراني (الشهير بمحمد سُكَّر)، وهما قرآها على مُحَمَّد بن عبد الحميد بن عبد الله الإسكندراني (شيخ قراء الإسكندرية السابق)، وهو على مُحَمَّد بن عبد الرحمن الخَلِيجِي (شيخ قراء الإسكندرية الأسبق)، وهو على عبد العزيز بن علي كُحَيْل (شيخ قراء الإسكندرية في وقته)، وهو على عبد الله بن عبد العظيم الدُّسُوقي (شيخ قراء دسوق في وقته)، وهو على عليّ الحدّادي الأزهري، وهو على إبراهيم ابن بَدَوي العُبَيْدي (شيخ قراء مصر في وقته)، وهو على عبد الرحمن بن حسن الأُجْهُوري، وهو على أبي السَّمَاح أحمد بن رجب البَقَري، وهو على مُحَمَّد بن قاسم البقري (شيخ قراء مصر في وقته)، وهو على عبد الرحمن بن شَحَاذَة اليمني[2] (شيخ قراء مصر في وقته)، وهو على والده، وهو على ناصر الدين مُحَمَّد بن سالم

---

(١) المصدر السابق (ص١٢٩).

(٢) نسبة إلى كَفْر اليمن، من ناحية القليوبية بمصر، لا إلى بلاد اليمن. ذكر ذلك حسن الورّاقي.

الطَّبْلاوي (شيخ قرّاءِ وقتِه)، وهو على زين الدين زكريا بن مُحَمَّد الأنصاري (شيخ قرّاءِ وقتِه)، وهو على برهان الدين القلقيلي ورضوان بن مُحَمَّد العُقْبي وعبد الدائم الأزهري وأبي القاسم النويري، أربعتهم على الناظم.

(ح) وقرأها عبد الرحمن بن شحاذة على علي بن مُحَمَّد بن غانم المقدسي، وهو على مُحَمَّد بن إبراهيم السَّمَديسي، وهو على أحمد بن أَسَد الأُميوطي، وهو على الناظم.

(ح) وقرأتها على مُحَمَّد الشريف بن إدريس حَوِيل[1]، وهو على إبراهيم بن مُحَمَّد كُشَيْدان[2]، وهو على مُحَمَّد بن عبد الحميد الإسكندراني.

(ح) وقرأتها على حسن بن مصطفى الورَّاقي، وهو على عبد الفتاح بن مَدْكُور ابن بيُّومي، وهو على عليّ بن مُحَمَّد الضَّبَّاع (شيخ قراء مصر في وقته)، وهو على عبد الرحمن بن حسين الخطيب (الشهير بالشَّعَّار)، وهو على مُحَمَّد بن أحمد الْمُتَوَلِّي (شيخ قراء مصر في وقته)، وهو على أحمد بن مُحَمَّد الدُّرِّي (الشهير بالتِّهامي)، وهو على أحمد بن مُحَمَّد (المعروف بسَلَمُونة)، وهو على إبراهيم العبيدي.

(ح) وقرأها نادر العنبتاوي وحسن الوراقي وإبراهيم كشيدان على مصباح بن إبراهيم الدُّسُوقي (الشهير بمصباح وِدْن)، وهو على الفاضلي علي أبو لَيْلَة الدسوقي، وهو على عبد الله بن عبد العظيم الدسوقي[3].

(١) قرأتُها عليه وأجازني بها بأسانيده، وقرأها عليّ وأجزته بها بأسانيدي؛ فَتَدَبَّجْنا.

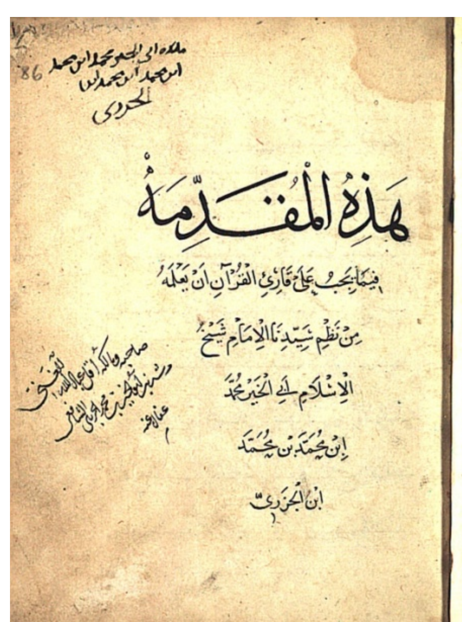
(٢) وأرويها عاليًا عنه مباشرة بالإجازة.

(٣) بيني وبين الناظم من هذا الإسناد ثلاثة عشر رجلًا، وهو أعلى ما وقع لي من الأسانيد المسلسلة بالقراءة أو السماع.

(ح) وأنبأنا بها عاليًا مُحَمَّد إسرائيل النَّدَوي، عن عبد الحكيم الجَيْوَري، عن نَذِير حُسين الدِّهلوي (شيخ الكل ومُسنِد الدنيا في وَقْتِه)، عن إسحاق بن مُحَمَّد أفضل الدهلوي (محدّث الهند في وقته)، عن عبد العزيز بن أحمد الدهلوي (محدّث الهند في وقته)، عن والده أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (المعروف بوليّ الله الدهلوي، محدّث الهند في وقته)، عن أبي طاهر مُحَمَّد بن إبراهيم الكُوراني، عن شهاب الدين أحمد الرملي الكبير، عن الحافظ مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، عن زكريا الأنصاري، عن الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العسقلاني، عن الناظم(١).

(١) بيني وبين الناظم من هذا الإسناد أحد عشر رجلًا، وهو أعلى ما وقع لي من الأسانيد غير المسلسلة بالقراءة أو السماع.

صور المخطوطات
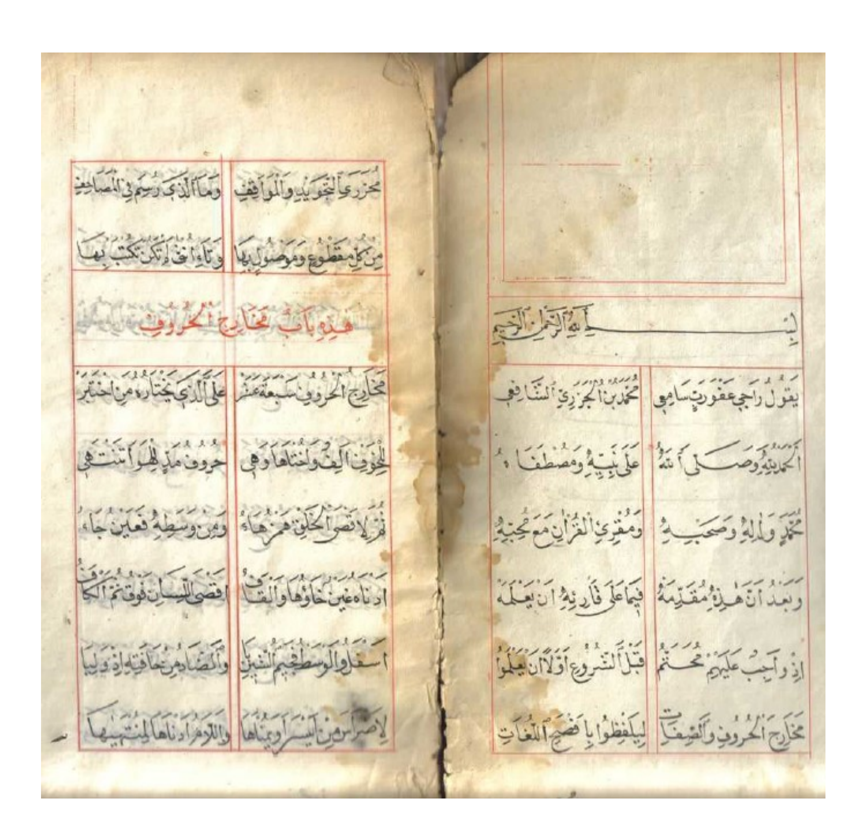


الورقة الأولى من (ت)



الورقة الأولى من (ز١)



الورقة الأولى من (ز٢)



بسم الله الرحمن الرحيم

يقول راجي عفو رب سامع محمد بن الجزري الشافعي

الحمد لله وصلى الله على نبيه ومصطفاه

محمد وآله وصحبه ومقرئ القرآن مع محبه

وبعد إن هذه مقدمة فيما على قارئه أن يعلمه

إذ واجب عليهم محتم قبل الشروع أولا أن يعلموا

مخارج الحروف والصفات ليلفظوا بأفصح اللغات

محرري التجويد والمواقف وما الذي رسم في المصاحف

من كل مقطوع وموصول بها وتاء أنثى لم تكن تكتب بها

هذا باب مخارج الحروف

مخارج الحروف سبعة عشر على الذي يختاره من اختبر

للجوف ألف وأختاها وهي حروف مد للهواء تنتهي

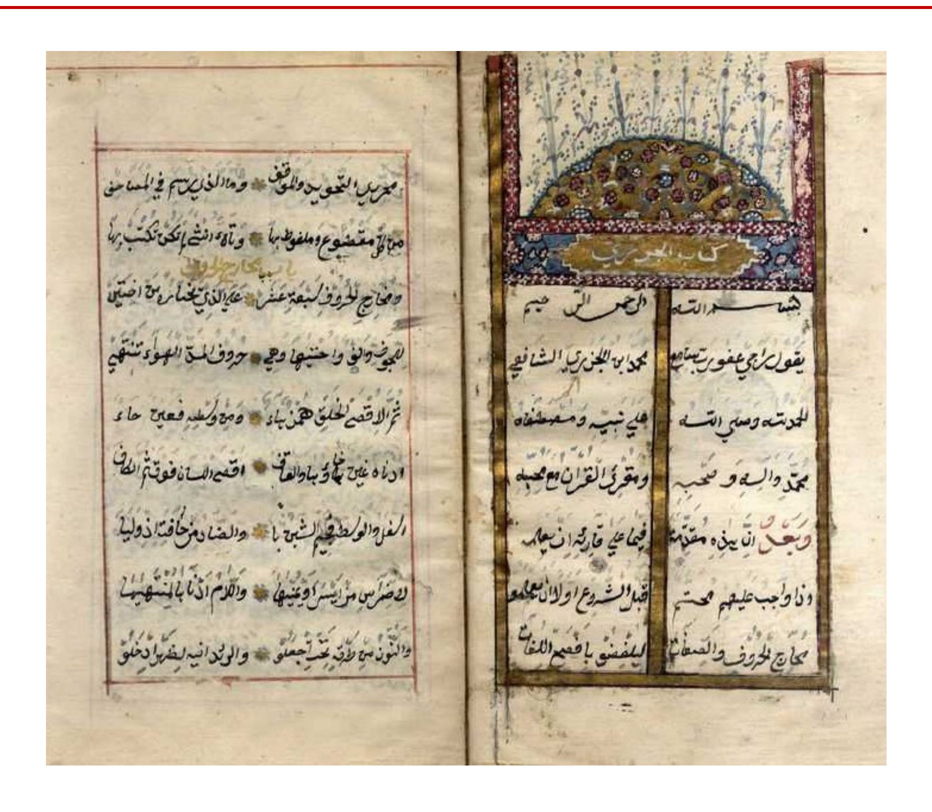
ثم لأقصى الحلق همز هاء ومن وسطه فعين حاء

أدناه غين خاؤها والقاف أقصى اللسان فوق ثم الكاف

أسفل والوسط فجيم الشين يا والضاد من حافته إذ وليا

لاضراس من أيسر أو يمناها واللام أدناها لمنتهاها

الورقة الأولى من إحدى مخطوطات مكتبة بغداد

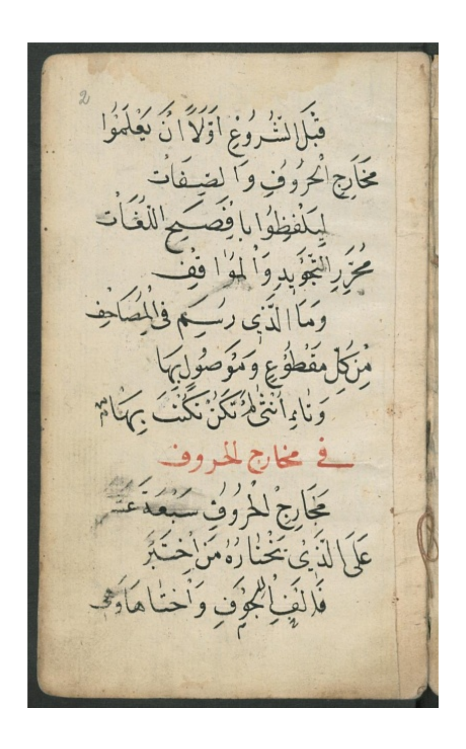


كتاب الجزرية

بسم الله الرحمن الرحيم
يقول راجي عفو رب سامع
محمد بن الجزري الشافعي
الحمد لله وصلى الله
على نبيه ومصطفاه
محمد وآله وصحبه
ومقرئ القرآن مع محبه
وبعد إن هذه مقدمة
فيما على قارئه أن يعلمه
إذ واجب عليهم محتم
قبل الشروع أولا أن يعلموا
مخارج الحروف والصفات
ليلفظوا بأفصح اللغات

محرري التجويد والمواقف * وما الذي رسم في المصاحف
من كل مقطوع وموصول بها * وتاء أنثى لم تكن تكتب بها
باب مخارج الحروف
مخارج الحروف سبعة عشر * على الذي يختاره من اختبر
فألف الجوف وأختاها وهي * حروف مد للهواء تنتهي
ثم لأقصى الحلق همز هاء * ومن وسطه فعين حاء
أدناه غين خاؤها والقاف * أقصى اللسان فوق ثم الكاف
أسفل والوسط فجيم الشين يا * والضاد من حافته إذ وليا
الأضراس من أيسر أو يمناها * واللام أدناها لمنتهاها
والنون من طرفه تحت اجعلوا * والرا يدانيه لظهر أدخل

الورقة الأولى من المخطوطة البغدادية الأخرى



قبل الشروع أولا أن يعلموا
مخارج الحروف والصفات
ليلفظوا بأفصح اللغات
محرري التجويد والمواقف
وما الذي رسم في المصاحف
من كل مقطوع وموصول بها
وتاء أنثى لم تكن تكتب بهاء
في مخارج الحروف
مخارج الحروف سبعة عشر
على الذي يختاره من اختبر
فألف الجوف وأختاها وهي

الورقة الأولى من مخطوطة برلين

منهجي في التحقيق

١- قابلتُ بين النسخ مقابلةً دقيقةً.

٢- رجَّحتُ عند الاختلاف ما ظهر لي أنه الأرجح؛ إما لورودِه في النسخ التي تمثل المراحل الأخيرة للمنظومة -كالمكية والأزهرية وغيرهما-، وإما لكونه الأشهر، وإما لغير ذلك مما هو مبيّن في موضعه.

٣- أشرتُ في الحاشية إلى بعض الفروقِ الهامةِ بين النسخ، ولمْ أُكثِرْ مِن هذا لئلا أُثقِلَ الحواشي. ومَن أراد الوقوف على بقية الفروق فليرجع إلى تحقيقَيِ الحمَد والمطيري.

٤- اعتمدتُ في رسم بعض الكلمات على ما في النسخة التركية.

٥- بوَّبتُ المنظومة بحسب المواضيع، وجعلتُ عناوين هذه الأبواب بين معقوفتين [ ][١].

٦- عندما أقول: النُّسَخ؛ فإنما أعني بذلك: النسخة المكية والنسخة التركية والنسختين الأزهريتين. وعندما أقول: نُسَخ المنظومة؛ فإنما أعني بذلك كل النسخ الخطية التي ذكرتُها آنفًا.

٧- عندما أطلق العزو إلى الدكتور غانم الحمد فإنما أعني الشرح الكبير لا الوجيز.

---

(١) حيث إن الناظمَ لم يضع عناوين فرعية بين أبيات المنظومة -فيما يبدو-؛ وإنما جاءت أبياتُها متتابعةً، ويظهر ذلك في المخطوطة التركية وغيرها.

هذا، وقد أعتمد في النقل والعَزْوِ على نقولِ المحققين وعزوِهِم، وقد أرجع إلى الأصول بنفسي، حسبما يتيسر لي؛ وذلك لضيق الوقت عن الرجوع إلى الأصول في كثير من الأحيان.

نَصُّ المنظومة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ (١)

[مقدمة المصنف]

١	يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبٍّ سَامِعِ	مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِي
٢	الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ	عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ
٣	مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ	وَمُقْرِئِ الْقُرْآنِ مَعْ مُحِبِّهِ
٤	وَبَعْدُ: إِنَّ هَذِهِ مُقَدِّمَهْ	فِيمَا عَلَى قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهْ
٥	إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمُ مُحَتَّمُ	قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوَّلًا أَن يَعْلَمُوا
٦	مَخَارِجَ الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ	لِيَنْطِقُوا(٢) بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ
٧	مُحَرِّرِي التَّجْوِيدِ وَالمَوَاقِفِ	وَمَا الَّذِي رُسِمَ(٣) فِي المَصَاحِفِ
٨	مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا	وَتَاءِ أُنْثَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبْ بِـ:هَا

(١) البسملة موجودة في كل النسخ المخطوطة.

(٢) قال عبد الدائم الأزهري (ص٨٧): «قول الناظم: «لينطقوا» -من النطق- هي النسخة التي ضبطناها عن الناظم. وفي بعضها: «ليلفظوا» -من اللفظ-، والحاصل واحد، والأمر سهل».

وقال القاري (ص٦٧): «(ليلفظوا بأفصح اللغات): وفي نسخة صحيحة: «لينطقوا»، قيل: هذه هي النسخة التي ضُبطَت عن الناظم آخرًا. والمؤدى واحد، إلا أن النطق يشمل الحروف الهجائية، بخلاف اللفظ؛ فإنه موضوعٌ للمركّب ولو على سبيل الغالبية».

وأثبتُّ (لينطقوا) لأنها هي التي استقرّ عليها الناظمُ -كما يظهر لي-.

(٣) قال القاري (ص٦٨): «و(رسم) بتشديد السين المكسورة، وفي نسخةٍ بتخفيفه».

والذي في (ت) والنسخة المكيّة -نسخة مكتبة أم القرى- و(ز٢): (رُسِمَ) -بالتخفيف-، وهو الأشهر، ولذلك أثبتُّها بالتخفيف.

[بَابُ مَخارج الحروف]

٩	مَخَارِجُ الحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ	عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ
١٠	فَأَلِفُ الجَوْفِ وأُخْتَاهَا وَهِي	حُرُوفُ مَدٍّ للهَوَاءِ تَنْتَهِي
١١	ثُمَّ لأَقْصَى الحَلْقِ: هَمْزٌ هَاءُ	ثُمَّ لِوَسْطِهِ[1]: فَعَيْنٌ حَاءُ
١٢	أَدْنَاهُ: غَيْنٌ خَاؤُهَا، والْقَافُ	أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقُ، ثُمَّ الْكَافُ
١٣	أَسْفَلُ، وَالْوَسْطُ: فَجِيمُ الشِّينُ يَا	وَالضَّادُ مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا
١٤	لَاضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا	وَاللَّامُ أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا
١٥	وَالنُّونُ[2] مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا	وَالرَّا يُدَانِيهِ لِظَهْرٍ أَدْخَلُ
١٦	وَالطَّاءُ وَالدَّالُ وَتَا مِنْهُ وَمِنْ	عُلْيَا الثَّنَايَا، والصَّفِيرُ مُسْتَكِنْ
١٧	مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى	وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا لِلْعُلْيَا
١٨	مِنْ طَرَفَيْهِمَا، وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَهْ	فَالْفَا مَعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا الْمُشْرِفَهْ
١٩	لِلشَّفَتَيْنِ: الْوَاوُ بَاءٌ مِيمُ	وَغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

---

(١) هكذا في المكيّة، و(ز١)، و(ز٢)، وشرح عبد الدائم، و«طيبة النشر»، وأكثرِ النسخ والشروح. بينما في (ت): «ومن وَسَطِه».

وأثبتُّ (ثم لوسطِه) لأنها هي المتأخرة -كما هو ظاهر-.

(٢) هكذا في (ت) و(ز٢) وأكثرِ الشروح - إما نَصًّا وإما ظاهرًا-، على اختلاف بينهم في تقدير الكلام، وضُبطت بالفتح في (ز١)، واختاره علي القاري، وأما النسخة المكية فقد تكون ضُبطَت فيها بالوجهين.

والذي يظهر لي -والله أعلم- أن وجه الرفع على أنها مبتدأ بتقدير (مخرجُ)، وخبره متعلَّقُ (من طرفه) محذوفٌ، تقديره كائنٌ أو مستقر. و(تحت) ظرفُ (اجعلوا)، ومفعولُه محذوف. وأما وجه النصب فهو على أنها مفعولُ (اجعلوا) مقدمٌ. والتقدير: اجعلوا النون من طرفه تحت.

[بَابُ صِفَاتِ الحُرُوفِ]

٢٠	صِفَاتُهَا: جَهْرٌ، وَرِخْوٌ، مُسْتَفِلْ	مُنْفَتِحٌ، مُصْمَتَةٌ، وَالضِّدَّ قُلْ
٢١	مَهْمُوسُهَا: (فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ)	شَدِيدُهَا لَفْظُ: (أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ)
٢٢	وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ: (لِنْ عُمَرْ)	وَسَبْعُ عُلْوٍ: (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ) حَصَرْ
٢٣	وَصَادُ ضَادٌ طَاءُ ظَاءٌ مُطْبَقَهْ	وَ(فَرَّ مِنْ لُبِّ) الْحُرُوفُ الْمُذْلَقَهْ
٢٤	صَفِيرُهَا: صَادٌ وَزَايٌ سِينُ	قَلْقَلَةٌ: (قُطْبُ جَدٍ)، وَاللِّينُ
٢٥	وَاوٌ وَيَاءٌ سَكَنَا(١) وَانْفَتَحَا	قَبْلَهُمَا، وَالِانْحِرَافُ صُحِّحَا
٢٦	فِي اللَّامِ وَالرَّا، وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ	وَلِلتَّفَشِّي الشِّينُ، ضَادًا اسْتَطِلْ

(١) هكذا في المكيّة و(ز١) و(ز٢) و«طيبة النشر». وضُبِطَتْ في (ت): (سُكِّنَا).

قال الحمَد (ص١٤٠ ح٣): «ولم أقف في شروح المقدمة على ما يرجح إحدى الصيغتين. وصيغةُ التشديد أتمُّ عروضيًّا، والصيغة الثانية سائغةٌ مقبولةٌ -أيضًا-». اهـ.

وقد أثبتُّ (سَكَنَا) لتأخُّرِها، فربما يكون الناظم قد ضبطَها أوَّلًا بالتشديد والبناء لما لم يسم فاعله ثم عدَّلَها إلى (سكَنَا) بالتخفيف والبناء للمعلوم، وأيضًا هي أنسب لـ(انفتحا)؛ لكونِها مبنيةً للمعلوم.

[بَابُ معرفةِ التَّجْوِيدِ]

٢٧	وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمُ	مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ[1] الْقُرَانَ آثِمُ
٢٨	لِأَنَّهُ بِهِ الْإِلَهُ أَنْزَلَا	وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا
٢٩	وَهُوَ أَيْضًا حِلْيَةُ التِّلَاوَةِ	وَزِينَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ
٣٠	وَهُوَ إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا	مِنْ صِفَةٍ لَهَا[2] وَمُستَحَقَّهَا
٣١	وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ	وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ
٣٢	مُكَمَّلًا[3] مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفِ	بِاللُّطْفِ فِي النُّطْقِ بِلَا تَعَسُّفِ
٣٣	وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ	إِلَّا رِيَاضَةُ امْرِئٍ بِفَكِّهِ

(١) هكذا في المكية، و(ز١)، و(ز٢)، وأكثرِ النُّسَخ الخطية، وشرحِ عبد الدائم، زشرح زكريا الأنصاري، و«طيبة النشر».

بينما في (ت) وشرحِ ابن الناظم: «يصحّح».

قال عبد الدائم (ص١٢٩): «والنسخة التي ضبطناها عن الناظم رَحِمَهُ اللهُ: (من لم يجوِّدْ)، وهي المعتبَرة. ورأيتُ في بعض النسخ: (من لم يصحح)...، والأولى أحسن؛ إذ التجويد أخصُّ مِن التصحيح». اهـ.

(٢) هكذا هي في المكية، و(ز١)، و(ز٢)، وشرح عبد الدائم، بل وشرح ابن الناظم. بينما في (ت): «من كل صفة». وقد أثبتُّها (من صفة لها) لأنها هي المأخوذة عن الناظم آخرًا -كما هو واضح-، ولأن (من كل صفة) يختل بها الوزن.

(٣) هكذا ضُبِطَت في المكية، و(ز١)، و(ز٢)، وهي كذلك في «طيبة النشر» (نسخة الزُّعْبي)، وشرح طَاشْ كُبْرِي زادَه (انظر ص١١٥ مِن شرحِه). بينما ضُبِطَتْ في (ت) بالفتح والكسر معًا.

ولا شك أن ضبطَها بالفتح أوْلى؛ للاتفاق عليها بين النسخ المذكورة، دون الكسر، وأيضًا لأن الفتح أنسب من حيثُ المعنى.

[بَابٌ فِي ذِكْرِ بَعْضِ التَّنْبِيهَاتِ]

٣٤	فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلًا مِنْ أَحْرُفِ	وَحَاذِرَنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلِفِ
٣٥	وَهَمْزِ[(١)]: اَلْحَمْدُ[(٢)]، أَعُوذُ، اِهْدِنَا[(٣)]	اَللَّهُ، ثُمَّ لَامِ: لِلَّهِ لَنَا
٣٦	وَلْيَتَلَطَّفْ، وَعَلَى اللهِ، وَلَا الضْ	وَالْمِيمِ مِنْ مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضْ
٣٧	وَبَاءِ: بَرْقٍ، بَاطِلٍ، بِهِمْ، بِذِي	وَاحْرِصْ عَلَى الشِّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي
٣٨	فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَ:حُبِّ، الصَّبْرِ	رَبْوَةٍ، اجْتُثَّتْ، وَحَجِّ، الْفَجْرِ
٣٩	وَبَيِّنَنْ مُقَلْقَلاً إِنْ سَكَنَا	وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبْيَنَا
٤٠	وَحَاءَ[(٤)] حَصْحَصَ، أَحَطتُّ، الْحَقُّ	وَسِينَ مُسْتَقِيمِ[(٥)]، يَسْطُو، يَسْقُو

---

(١) بالجر؛ عطفا على (لفظِ)، وهو الذي اختاره عبدُ الدائم وزكريا الأنصاري، وبه ضُبطت في (ز١)، بينما الظاهر من كلام ابن الناظم أنها بالنصب؛ على تقدير: (فرققن همزَ الحمد)، وبه ضبطت في (ز٢) و(ت)، وأما علي القاري فقدم وجهَ النصب مع تجويزِ وجهِ الجر.

وما قلنا في هذا الموضع يقال أيضا في نظائره: (لامِ)، و(الميمِ)، و(باءِ).

(٢) بالرفع علي الحكاية.

(٣) بقطع الهمزة؛ حكايةً لحالِ الابتداء بها.

(٤) بالنصب على تقدير: (وبَيِّنَن حاءَ...)، هذا ما قرره عبد الدائم وابن الناظم وزكريا الأنصاري وعلي القاري وأكثرُ الشراح، وبه ضبطت في كل النسخ.

وما قلنا في هذا الموضع يقال أيضا في (وسينَ).

(٥) هكذا ضُبطَت في (ت) و(ز١). وضُبطت في المكية بالفتحة والكسرة معًا. بينما ضُبطت في (ز٢) بالفتحة.

قال القاري (ص١٤٥): «بكسر الميم بلا تنوينٍ ضرورةً...».

ولذلك أثبتُّها بكسر الميم.

[بَابُ أحكامِ الرَّاءَاتِ]

٤١	وَرَقِّقِ الرَّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ	كَذَاكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ
٤٢	إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعْلَا	أَوْ كَانَتِ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلَا
٤٣	وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِكَسْرٍ يُوجَدُ	وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدَّدُ

[بَابُ أحكامِ اللَّامَاتِ، وَأَحْكَامٍ مُتَفَرِّقَةٍ]

٤٤	وَفَخِّمِ اللَّامَ مِنِ اسْمِ اللَّهِ	عَنْ فَتْحٍ اوْ ضَمٍّ كَـ: عَبْدُ اللَّهِ
٤٥	وَحَرْفَ الاسْتِعْلَاءِ فَخِّمْ، وَاخْصُصَا	لِاطْبَاقَ أَقْوَى نَحْوُ: قَالَ، وَالْعَصَا
٤٦	وَبَيِّنِ الْإِطْبَاقَ مِنْ: أَحَطتُ، مَعْ	بَسَطتَ، وَالْخُلْفُ بِـ: نَخْلُقكُّمْ وَقَعْ
٤٧	وَاحْرِصْ عَلَى السُّكُونِ فِي: جَعَلْنَا	أَنْعَمْتَ، وَالمَغْضُوبِ، مَعْ ضَلَلْنَا
٤٨	وَخَلِّصِ انْفِتَاحَ: مَحْذُورًا، عَسَى	خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بِـ: مَحْظُورًا، عَصَى
٤٩	وَرَاعِ شِدَّةً بِكَافٍ وَبِتَا	كَـ: شِرْكِكُمْ، وَتَتَوَفَّى، فِتْنَتَا

[بَابُ الإدغامِ]

٥٠	وَأَوَّلَيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إنْ سَكَنْ	أَدْغِمْ كَ: قُل رَّبِّ، وَبَل لَّا، وَأَبِنْ
٥١	فِي يَوْمِ، مَعْ: قَالُوا وَهُمْ، وَقُلْ نَعَمْ	سَبِّحْهُ، لَا تُزِغْ قُلُوبَ، فَالْتَقَمْ

[بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ]

٥٢	وَالضَّادَ بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجِ	مَيِّزْ مِنَ الظَّاءِ، وَكُلُّهَا تَجِي
٥٣	فِي: الظَّعْنِ[1]، ظِلِّ، الظُّهْرِ، عُظْمِ، الْحِفْظِ	أيْقِظْ، وَأَنْظِرْ، عَظْمِ، ظَهْرِ، اللَّفْظِ
٥٤	ظَاهِرْ، لَظَى، شُوَاظِ، كَظْمٍ، ظَلَمَا	اغْلُظْ، ظَلَامِ، ظُفْرٍ، انْتَظِرْ، ظَمَا
٥٥	أَظْفَرَ، ظَنًّا -كَيْفَ جَا-، وَعِظْ سِوَى	عِضِينَ، ظَلَّ النَّحْلِ زُخْرُفٍ سَوا
٥٦	وَظَلْتَ، ظَلْتُمْ، وَبِرُومٍ ظَلُّوا	كَالْحِجْرِ، ظَلَّتْ شُعَرَا، نَظَلُّ
٥٧	يَظْلَلْنَ، مَحْظُورًا مَعَ الْمُحْتَظِرِ	وَكُنْتَ فَظًّا، وَجَمِيعِ[2] النَّظَرِ

(١) بالجر؛ وكذا المواضعُ الآتية: ظل، الظهر، عُظم، الحفظ، عَظم، ظهر، اللفظ، شواظ، كظم، ظلام، ظفر، وجميع، الغيظ، الرعد، هود، الحظ، الحض.

قال زكريا الأنصاري (ص٩٦): «والكلمات التي ذُكر فيها الظاء في الأبيات السبعة بعد (الظعن) مجرورٌ بعضُها بالعطف عليه لفظا أو محلًّا أو تقديرا، بعاطفٍ مقدَّرٍ أو مذكورٍ، وبعضُها بالإضافة، وإن جاز نصبُ بعضها حكايةً أو بعاملٍ قبلَه» اهـ.

وهذا هو الأوْلى؛ ليحصل التناسق بين الكلمات.

وأكثرُ الشروح والنسخ على خلاف ذلك؛ ففي (ت) وأكثر الشروح ضُبطت الكلمات الآتية بالرفع: ظل، عُظم، شواظ. وضُبِطت الكلمات الآتية بالنصب: عَظم، ظلام. وبقية المواضع بالجر.

والنسخة المكية ضُبطت فيها (عُظم) و(عَظم) و(شواظ) بالجر، و(ظلام) بالنصب والجر، والبقية كـ(ت).

و(ز١) ضبطت فيها (ظل) و(عُظم) و(ظلام) بالجر، و(عَظم) بالنصب والجر، والبقية كـ(ت).

وأما علي القاري فقد اختار الجر في بعض المواضع دون بعض.

(٢) قال القاري (ص١٨٩): «يجوز فيها أنواعُ الإعراب، والجر أظهرُ».

قال محقق «المنح»: «أما الرفع فعلى أنه مبتدأ خبره محذوف، أي: وجميعُ النظر كائنٌ كذلك. وأما الجر فعلى أنه معطوف على (المحتظر). وأما النصب فبإضمار (أخصُّ). وكأن الجر أظهر من غيره لأنه لا يحتاج إلى تقديرِ محذوفٍ» اهـ.

٥٨	إِلَّا بِـ: وَيْلٍ[١]، هَلْ، وَأُولَى نَاضِرَهْ	وَالْغَيْظِ لَا الرَّعْدِ وَهُودٍ قَاصِرَهْ
٥٩	وَالْحَظِّ لَا الْحَضِّ عَلَى الطَّعَامِ	وَفِي ضَنِينٍ[٢] الْخِلَافُ سَامِي
٦٠	وَإِنْ تَلَاقَيَا الْبَيَانُ لَازِمُ	أَنْقَضَ ظَهْرَكَ، يَعَضُّ الظَّالِمُ
٦١	وَاضْطُرَّ مَعْ وَعَظْتَ مَعْ أَفَضْتُمُ	وَصَفِّ هَا: جِبَاهُهُمْ، عَلَيْهِمُ

(١) هكذا ضُبطت في النسخ الخطية، ولذا أثبتُّها بالجر. ومِن الشراح مَن ضبَطَها بالرفع على الحكاية. ولم يتبين لي مدى قوةِ ثبوتِ رواية الرفع عن الناظم —وإن كانت تصحُّ إعرابًا ولا إشكال-.

(٢) كتِبَتْ في النسخ الخطية الأربع بالظاء، إلا أن على القاري ذكر أنها في الأصول المعتمدة كتبت بالضاد، على نحوِ ما رُسِمَ في المصاحف العثمانية، والخلافُ فيه في القراءةِ لا الرسم، فقرأه ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو والكسائيُّ: (بظنين)، وقرأه الباقون من السبعة بالضاد.

وشرّاح المقدمة اختلفوا في كتابتها، وأكثرهم على كتابتها بالضاد؛ موافقة لرسم المصحف.

وأما مَن كتبها منهم بالظاء فقد فعل ذلك موافقةً لِما في بعض نسخ المنظومة، وتأوّلَ بعضهم ذلك بقوله: «وفي إيثارِ الناظمِ ذِكرَ (ظنين) بالظاء إيماءٌ إلى اختيارِه الظاءَ على الضاد في القراءة».

وتعقّبه علي القاري قائلا: «[هذا القول] محل بحثٍ ونظرٍ ظاهرٍ؛ إذ الترجيح في المعنى لا يغير رسمَ المبنى» اهـ.

[بَابُ أحكامِ النُّونِ وَالميمِ الساكنتين والمشدَّدَتين]

٦٢	وأَظْهِرِ الْغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ	مِيمٍ إِذَا مَا شُدِّدَا، وَأَخْفِيَنْ
٦٣	الْمِيمَ -إِنْ تَسْكُنْ- بِغُنَّةٍ لَدَى	بَاءٍ - عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الأدَا-
٦٤	وَأظْهِرَنْهَا عِنْدَ بَاقِي الأَحْرُفِ	وَاحْذَرْ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي
٦٥	وَحُكْمُ تَنْوِينٍ وَنُونٍ يُلْفَى	إِظْهَارٌ، ادْغَامٌ، وَقَلْبٌ، إِخْفَا
٦٦	فَعِنْدَ حَرْفِ الحَلْقِ أَظْهِرْ، وَادَّغِمْ	فِي اللَّامِ وَالرَّا لَا بِغُنَّةٍ لَزِمْ
٦٧	وَأَدْغِمَنْ بِغُنَّةٍ فِي يُومِنُ	إِلَّا بِكِلْمَةٍ كَـ: دُنْيَا، عَنْوَنُوا(١)
٦٨	وَالقَلْبُ عِنْدَ الْبَا بِغُنَّةٍ، كَذَا	لاِخْفَا لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أُخِذَا

(١) هكذا في النسخ الخطية.

قال ابنُ الناظم (ص١٠٩): «ولم يتأتَّ للناظم –رحمه الله– مثالُ الواو من القرآن، فأتى بلفظ: (عنونوا)».

وقال عبدُ الدائم (ص١٨٥): «وفي بعض النسخ: (صَنْوَنُ)، وكلٌّ صحيحٌ».

وقال علي القاري (ص٢٠٥): «وفي نسخةٍ: (صَنْوَنُوا)، وهو أولى؛ لورودِ أصله في التنزيل». وبنحوِه قال التاذفي في «الفوائد السرية» (ص١٣٨).

لكني أثبتُّ (عنونوا) لشهرتِها، ولوجودِها في أكثر النسخ وعامة الشروح.

[بَابُ أحكامِ المدِّ]

٦٩	وَالْمَدُّ لَازِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَى	وَجَائِزٌ، وَهْوَ وَقَصْرٌ ثَبَتَا
٧٠	فَلَازِمٌ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدّْ[1]	سَاكِنُ حَالَيْنِ، وَبِالطُّولِ يُمَدّْ
٧١	وَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةِ	مُتَّصِلاً إِنْ جُمِعَا بِكِلْمَةِ
٧٢	وَجَائِزٌ إِذَا أَتَى مُنْفَصِلَا	أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقْفًا مُسْجَلَا

(١) هذا الموضع ونظائره مِن كلّ حرفٍ مشدَّدٍ يقع آخِرَ الصدر أو العجُز – يَشْكُلُه البعض بوضعِ شدَّةٍ فوقها علامة السكون، انظر مثلا النسخة التركية، وتحقيق المطيري.

بينما يشكله البعض بوضع علامة السكون فقط، وانظر مثلا: (ز١)، و(ز٢)، وتحقيق غانم الحمد، وتحقيق سمير زبوجي.

وليس عندي بحث في هذا الأمر، ولذا اقتصرتُ على إثبات ما في (ت) وما وافقها.

[بَابُ الْوَقْفِ وَالابتِداءِ]

٧٣	وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ	لَابُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ
٧٤	وَالِابْتِدَاءِ، وَهْيَ تُقْسَمُ إِذَنْ	ثَلَاثَةً: تَامٌ، وَكَافٍ، وَحَسَنْ
٧٥	وَهْيَ لِمَا تَمَّ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ	تَعَلُّقٌ أَوْ كَانَ مَعْنًى فَابْتَدِي
٧٦	فَالتَّامُ، فَالْكَافِي، وَلَفْظًا: فَامْنَعَنْ	إِلَّا رُؤُوسَ الآيِ جَوِّزْ، فَالْحَسَنْ
٧٧	وَغَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ، وَلَهُ	يُوقَفُ(١) مُضْطَرًّا، وَيُبْدَا(٢) قَبْلَهُ
٧٨	وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ(٣)	وَلَا حَرَامٍ(٤) غَيْرِ(٥) مَا لَهُ سَبَبْ

---

(١) هكذا هي في المكية، و(ز١)، و(ز٢)، وشرح ابن الناظم، وشرح عبد الدائم، و«طيبة النشر». بينما جاءت في (ت) وشرح زكريا الأنصاري: «الوقفُ».

وأثبتُّ الرواية الأولى لأنها التي استقر عليها الناظم، ولأنها أحسن -كما قال القاري (ص٢٥٢)-.

(٢) هكذا ضُبطت في المكية، و(ز١)، و«طيبة النشر». وضُبطت في (ت) و(ز٢): «يَبْدَا» بالبناء للفاعل.

قال القاري (ص٢٥١-٢٥٢): «(يُبدا): بصيغة المجهول. [وضَبْطُها] بصيغة الفاعِلِ خلافُ الظاهر؛ للاحتياج إلى القول بحذف الفاعل -ولو بقرينة المقام-، مع ما يفوت مِن المناسبة بين (يُبدا) و(يُوقف) على ما فيه مِن نظام المرام». اهـ.

(٣) هكذا في (ز١)، و(ز٢)، والمكية -على ما رجحه الحمَد-، و«طيبة النشر».

قال عبد الدائم (ص٢٠٤): «(وجب» -بلفظ الماضي- هي النسخة التي ضبطناها عنه آخرًا...».

(٤) هكذا ضُبِطَت في (ت)، و(ز١). وضُبِطَت في المكية، و(ز٢) بالرفع والجر معًا. وهي في «الطيبة» بالجر.

قال ابنُ الناظم (ص٢٦٨): «(ولا حرام) يجوز فيه الرفع والجر، فالرفع على أنه معطوف على محلِّ (مِن وقفٍ) لأنه اسمُ (ليس)، والجر على العطف على لفظِه». وبنحوِه قال عبدُ الدائم (ص٢٠٤)، وزكريا الأنصاري (ص١٢٣). وقد ضبطتُها بالجر لأنه أنسَبُ.

(٥) ضُبِطَت في (ت)، و(ز١) بالرفع. وبينما ضبطت في (ز٢) بالجر والنصب.

قال ابنُ الناظم -بعد كلامِه السابق في الحاشية السابقة-: «وكذلك (غير ما له سبب)، فإنْ رفعتَ (حرام) رفعتَ (غير)، وإنْ جررتَه جررتَه».

[بَابُ المقْطُوعِ والمَوْصُولِ في الرسم]

٧٩	وَاعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا	فِي مُصْحَفِ(١) الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى
٨٠	فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ: أَنْ لَّا	مَعْ مَلْجَأٍ(٢)، وَلَا إِلَهَ إِلَّا
٨١	وَتَعْبُدُوا يٰسٓ(٣)، ثَانِي هُودَ، لَا	يُشْرِكْنَ، تُشْرِكْ، يَدْخُلَنْ، تَعْلُوا عَلَى
٨٢	أَن لَّا يَقُولُوا، لَا أَقُولَ، إِن مَّا	بِالرَّعْدِ، وَالمفْتُوحَ صِلْ، وَعَن مَّا

وزاد عبدُ الدائم (ص٢٠٤) وجها ثالثا؛ فقال: «و[كذلك] يجوزُ نصبُها على الحال؛ لتوغُّلِها في الإبهام».
وكذا الأنصاري، والقاري (ص٢٦٠). وقال التاذفي (ص١٥٩): « والاستثناءُ أظهرُ».

(١) هكذا في المكية، و(ز١)، و(ز٢)، وشرح عبد الدائم، وشرح الأنصاري، وهو المثبت في أكثر الشروح.
قال التاذفي (ص١٦٠-١٦١): «و(مصحف الإمام) بالإضافة البيانية».
وقال القاري (ص٢٧٠): «والأظهر أن المراد بمصحف الإمام جنسُه الشاملُ لِمَا اتخذه لنفسه في المدينة ولِمَا أرسله إلى مكة والشام والكوفة والبصرة وغيرِها».
بينما الذي في (ت) وشرحِ ابن الناظم: (المصحف الإمام) -على البدلية-.
وقد اثبتُّ الرواية الأولى لِأنها المتأخرة.

(٢) هكذا هي في (ت)، والمكية، و(ز٢). وضُبطت في (ز١) بتنوين الجر.
قال القاري (ص٢٧١): «وفتحُ (ملجأَ) على الحكاية، ويجوز جرُّه منوَّنًا على الإعراب أو الضرورة، وفي نسخةٍ: (ملجأً أن لا إله إلا)، وهو أولى -كما لا يخفى-». اهـ.
قال الحمَد (ص١٤٩ ح٤): «وتنوين (ملجأ) -منصوبًا أو مجرورًا- أتمُّ وزنًا».
وقد ذكر زبوجي والمطيري أن البيت لا يتزن إلا بالتنوين. وبحسب علمي القليل بفن العروض أرى أن الصواب معهما؛ وذلك لأنها إن لم تنوَّن فستصير التفعيلةُ الأولى: (مستفعِلُ)، ومن المعلوم أن (مستفعلن) التي في الرجز آخرُها وَتَدٌ مجموعٌ، والذي يدخل على الأوتاد هو العلة فقط، ولا مكان للعلة هنا؛ لأنها لا تدخل على الحشو؛ فلا مناص -والحالةُ هذه- من إثباتها بالتنوين؛ كي يتزن البيت، وتنوين الجرّ أوْلى -في نظري-؛ لأن (ملجأ) في الموضع المشار إليه من القرآن منصوبةٌ غيرُ منوَّنة، وفي المنظومة محلُّها الجر، إذن فهي بتنوين النصب لا هي وافقت الحكاية ولا هي وافقت الإعراب، فكان تحصيلُ إحدى الحسنيين أَوْلى مِن إضاعتهما جميعا.

(٣) هكذا رسمت في (ت).

٨٣	نُهُوا اقْطَعُوا مِن مَّا مَلَكْ رومِ النِّسَا[١]	خُلْفُ الْمُنَافِقِينَ، أَم مَّنْ أَسَّسَا
٨٤	فُصِّلَتِ، النِّسَا، وَذِبْحٍ، حَيْثُ مَا	وَأَن لَّمِ الْمَفْتُوحَ، كَسْرُ إِنَّ مَا
٨٥	لَانْعَامَ، وَالْمَفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعَا	وَخُلْفُ الَانْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا
٨٦	وَكُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ، وَاخْتُلِفْ	رُدُّوا، كَذَا قُلْ بِئْسَمَا، وَالْوَصْلَ صِفْ
٨٧	خَلَفْتُمُونِي، وَاشْتَرَوْا، فِي مَا اقْطَعَا	أُوحِي، أَفَضْتُمُ، اشْتَهَتْ، يَبْلُوا مَعَا

(١) كذا في المكية، وفي بعض الشروح، وفي الطبعة الميمنية لشرح ابن الناظم.

قال عبد الدائم (ص٢١٠): «قوله: (من ما بروم والنسا) هي النسخة التي قرأناها على الناظم، وأصلح في المجلس، وقرأناها عليه أيضًا: (من ما ملك رومِ النسا)، والكل صحيحٌ».

هذا، وقد ضَبَطَ الحمَد وأيمن سويد وأشرف طلعت (روم) بالكسر، وضبطَها المطيري بالفتح، وقال القاري (ص٢٧٥): «هذا، وقد ضُبط (روم) بالرفع والنصب، [والنصب] أَوْلى؛ ليكون نصبُه على نزع الخافض، ويؤيده ما في نسخةٍ صحيحةٍ -وهي أصل الشيخ زكريا [الأنصاري]-: (نحو اقطعوا من ما بروم والنسا)».

والذي في (ت)، و(ز١): (من ما بروم والنسا)، وهو المثبت في أكثر الشروح.

ومما سبق يتبين أن إثباتَ الروايةِ الأولى هو الأرجح، ولأنها أدقُّ في تحديد الموضع، وهو قوله ﷻ: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾.

وقد ضبطتُ (روم) بالكسر بناءً على ما ضبطَها به الحمَد عندما نَقَل كلامَ عبد الدائم؛ إذ إنه ينقل مِن مخطوطة الكتاب ولا يكتفي بالنقل مِن الطبعة المحققة، بينما نزار خورشيد -محقق «الطرازات»- ضبطَها بتنوين الكسر، ولا أدري هل ضبطُه لها صحيحٌ أم لا؛ إذ إنه في بعض المواضع يخطئُه الحمَد. وأنا لا أمتلك نسخةً خطيةً مِن «الطرازات»؛ ولذا لا أستطيعُ الحكم، ولكن نفسي تميل إلى ضبطِها بالكسر. لا سيما وأني قرأتُها بالكسر على كل المشايخ الذين قرأتُ عليهم بهذه الرواية. والله أعلم.

٨٨	ثَانِي فَعَلْنَ، وَقَعَتْ، رُومٌ، كِلَا	تَنْزِيلُ، شُعَرَا[١]، وَغَيْرَ ذِي صِلَا
٨٩	فَأَيْنَمَا كَالنَّحْلِ صِلْ، وَمُخْتَلِفْ	فِي الشُّعَرَا الْأَحْزَابِ وَالنِّسَا وُصِفْ
٩٠	وَصِلْ فَإِلَّمْ هُودَ، أَلَّنْ نَجْعَلَا	نَجْمَعَ، كَيْلَا تَحْزَنُوا، تَأْسَوْا عَلَى
٩١	حَجٌّ، عَلَيْكَ حَرَجٌ، وَقَطْعُهُمْ	عَن مَّنْ يَشَاءُ، مَنْ تَوَلَّى، يَوْمَ هُمْ
٩٢	ومَالِ هَذَا، وَالَّذِينَ، هَؤُلَا	تَحِينَ[٢] فِي الْإِمَامِ صِلْ، وَوُهِّلَا
٩٣	وَوَزَنُوهُمُو وَكَالُوهُمْ صِلِ	كَذَا مِنَ: الْ، وَهَا، وَيَا[٣] لَا تَفْصِلِ

(١) هكذا هي في أكثر الشروح والنسخ، واختلفت بقية النسخ والشروح على أكثر من وجه، ولا يتزن البيت منها إلا بوجهين:

١- بإسكان العين وإثبات الهمزة منوَّنةً.

٢- بالرواية التي عند التاذفي في «الفوائد السرية»، وهي: (تنزيلُ ظُلَّةٌ).

قال الدكتور غانم الحمد (ص١٥١ ح٣): «ولولا شهرة (شُعَرَا) في نسخ المقدمة وشروحها لكان إثباتُ (ظلة) أوْلى؛ لسلامتها من اختلال الوزن».

وقال المطيري (ص١٢٥): «أثبَتُ لفظَين من حيث الرواية هما: (شُعَرَا) و(ظُلَّةٌ)، وبدا لي إثباتُ اللفظ الأخير لاتزانه، والأمر سهل. والله أعلم».

وإنما أثبتُّها على الرواية المشتهرة لأنها الأقوى من حيث الرواية، وإلا فأنني أوافقهما تماما في أن (ظلة) أوْلى لاتزان البيت بها.

(٢) هكذا هي في النسخ الخطية، وفي أكثر الشروح، وفي كل الطبعات التي رجعتُ إليها إلا طبعة زبوجي.

وقال المطيري (ص١٢٨): «تعاقبت الشروح والطبعات على قطع التاء ووصلها، وأكثرهم على وصلها».

(٣) هكذا في أكثر الشروح والنسخ، ولا سيما شرحَا عبد الدائم وابن الناظم. بينما في (ت): (ويا، وها).

قال القاري (ص٢٩٤): «[والأُولى] أوْلى —كما اخترنا-؛ لِمَا فيه مِن دفعِ التوهم —كما لا يخفى-».

[بَابُ هاءات التأنيث المرسومة في المصحف تاءً]

٩٤	وَرَحْمَتُ الزُّخْرُفِ بِالتَّا زَبَرَهْ	لَاعْرَافِ رُومٍ هُودَ كَافَ[(١)] الْبَقَرَهْ
٩٥	نِعْمَتُهَا، ثَلَاثُ نَحْلٍ، إبْرَهَمْ	مَعًا أَخِيرَاتٌ، عُقُودُ الثَّانِ هَمّْ
٩٦	لُقْمَانُ، ثُمَّ فَاطِرٌ، كَالطُّورِ	عِمْرَانَ، لَعْنَتٌ[(٢)] بِهَا، وَالنُّورِ
٩٧	وَامْرَأَتٌ: يُوسُفَ، عِمْرَانَ، الْقَصَصْ	تَحْرِيمُ[(٣)]، مَعْصِيَتْ بِقَدْ سَمِعْ يُخَصّْ
٩٨	شَجَرَتُ[(٤)] الدُّخَانِ سُنَّتْ فَاطِرِ	كُلًّا، وَالَانْفَالِ، وَحَرْفِ[(٥)] غَافِرِ
٩٩	قُرَّتُ عَيْنٍ، جَنَّتٌ فِي وَقَعَتْ	فِطْرَتْ، بَقِيَّتْ، وَابْنَتٌ، وَكَلِمَتْ
١٠٠	أَوْسَطَ الَاعْرَافِ، وَكُلُّ مَا اخْتُلِفْ	جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ بِالتَّاءِ عُرِفْ

---

(١) ضُبِطَت في (ت) بالفتح والكسر معًا، وفي المكية بالفتح، وفي (ز١) و(ز٢) بالكسر.

قال القاري (ص٢٩٨): «وضُبِطَ (هودَ) و(كافَ) بالفتح لأنهما اسمَا سورتين».

(٢) هكذا ضبطت في (ت)، و(ز١). وهي غيرُ واضحة في المكية –كما يقول الحمَد–. وفي (ز٢) يظهر أنها بالفتح. وجاءت في أكثر الشروح بتنوين الضم. ولولا شهرة رواية تنوين الضم عن الناظم لأثبتُّ رواية الفتح؛ لأنها (لعنة) في سورة آل عمران جاءت في موضعين، هي في الأول منهما مفتوحة، وفي الثاني مربوطة، والموضعان –على الترتيب– هما:﴿ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَـٰذِبِينَ ۝٦١﴾، و﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ ﴾. فأنت ترى أنها في الموضع الأول منصوبة، فلو أننا حكيناها بالنصب لكان ذلك أبعَدَ عن اللَّبس؛ حتى لا يُظن أنها في الموضعين كليهما مفتوحة، ولَكَانَ أيضا أدلّ على موضعها.

(٣) هكذا هي في النسخ المخطوطة وأكثر الشروح. وضبَطَها علي القاري بالنصب على الظرفية أو المفعولية.

(٤) هكذا هي بالرفع في كل النسخ إلا (ز٢) فإنها فيها بالنصب على الحكاية، وكذا هي في أكثر الشروح.

(٥) هكذا هي في النسخة المكية، وشرح عبد الدائم، وشرح الأنصاري، وغيرها. وأشار إليها القاري. ويبدو أنها هي التي استقر عليها الناظم آخرا.

وفي (ت) و(ز١): (وأخرى)، وهي موجودة في حاشية المكية. وهذه الرواية هي التي في شرح ابن الناظم، وشرح القاري، وشرح القسطلاني، وشرح طاش كبري زاده، وغيرها.

[بَابُ هَمْزِ الوَصْلِ]

١٠١	وَابْدَأْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمّْ	إنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الفِعْلِ يُضَمّْ
١٠٢	وَاكْسِرْهُ حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، وَفِي	لَاسْمَاءِ غَيْرَ(١) اللَّامِ كَسْرُهَا وَفِي
١٠٣	ابْنٍ، مَعَ ابْنَتِ، امْرِئٍ، وَاثْنَيْنِ	وَامْرَأَةٍ، وَاسْمٍ، مَعَ اثْنَتَيْنِ

(١) ضُبِطَت في (ت) بالنصب والجرّ، وفي المكية بالنصب.

قال القاري (ص٣١٠): «(غير) إما مجرور على أنه نعتُ (الأسماء)، أو منصوب على الاستثناء».

[بَابُ الوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ]

١٠٤	وَحَاذِرِ الْوَقْفَ بِكُلِّ الْحَرَكَهْ	إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ الْحَرَكَهْ
١٠٥	إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ وَأَشِمّْ	إِشَارَةً بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمّْ

[الخَاتِمَةُ]

١٠٦	وَقَد تَّقَضَّى نَظْمِيَ الـمُقَدِّمَهْ	مِنِّي لِقَارِئِ الْقُرَانِ تَقْدِمَهْ
١٠٧	وَالحَمْدُ للهِ لَهَا خِتَامُ	ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ(١)



(١) وبهذا البيت تنتهي منظومة: «المقدمة» -كما هو في (ت)، والمكية، و(ز٢)، وشرح ابن الناظم، وشرح عبد الدائم، وأغلب الشروح والنسخ الخطية-.

وليس من المنظومة البيتان اللذان نجدهما في عدد من النسخ؛ وهما:

على النبي المصطفى وآلِـــه ... وصحبِـه وتـــابعي مِنوالِـــه

أبياتُها قافٌ وزايٌ في العدد ... مَن يُحسِن التجويدَ يظفر بالرشد

وارجع إلى تحقيق الحمد والمطيري لتقف على تفصيل أكثر في ذلك.

دليل المحتويات

تقريظ ٥
مصادر التحقيق ٨
صور المخطوطات........ ١٧
منهجي في التحقيق ٢٠
نص المنظومة ٢٤
مقدمة المصنف ٢٤
باب مخارج الحروف ٢٥
باب صفات الحروف........ ٢٦
باب معرفة التجويد ٢٧
باب في ذكر بعض التنبيهات........ ٢٨
باب أحكام الراءات ٢٩
باب أحكام اللامات، وأحكام متفرقة........ ٣٠
باب الإدغام ٣١
باب الضاد والظاء ٣٢
باب أحكام النون والميم الساكنتين المشددتين ٣٤
باب أحكام المد ٣٥
باب الوقف والابتداء........ ٣٦
باب المقطوع والموصول في الرسم........ ٣٧
باب هاءات التأنيث المرسومة في المصحف تاءً ٤٠
باب همز الوصل ٤١
باب الوقف على أواخر الكلم........ ٤٢
الخاتمة ٤٣